

اقتصاد

عصام شلهوب

المستشار المالي لرئيس الحكومة:
العمل مع صندوق النقد مطروح لكنه دقيق

لا يخرج من وراء ابواب قاعات الاجتماعات المخصصة لرسم خريطة طريق انقاذ اقتصاد لبنان اي تفصيل او معلومة عن الخطة التي تعدها حكومة الرئيس حسان دياب، وذلك حرصا منها على الجدية في اعلان خطة متكاملة مؤكدة في آلية التنفيذ تعتمد على عدم تسريب اي شيء منها قبل انجازها

هذه الخطة لا تزال ضمن مهلة المئة يوم التي طلبتها حكومة الرئيس حسان دياب يوم نيلها ثقة المجلس النيابي في 11 شباط الماضي لاعلانها. هذا لا يعني ان ايا من بنود هذه الخطة سينتظر حتى نهاية المئة يوم. اذ كلما انجزت العمل على بند او قطاع، ستعلنه ضمن هذه المهلة. المستشار المالي لرئيس الحكومة البروفسور جورج شلهوب اكد لـ"الامن العام" ان ملفات الخطة الاقتصادية تدرس بالتدرج.

الامر في ذاته يخلق طلبا على الدولار ويفضي الى بعض التضخم، ويسبب ايضا منع ثبات الليرة في شكل طبيعي. لذا يجب الحفاظ على الاحتياطات المتوافرة لدى البنك المركزي، وعدم صرفها على تثبيت الليرة، للاستمرار في تمويل فاتورة استيراد الحاجات الاستهلاكية. لن اتفاجأ بحصول حركة في التسعير حتى نهاية هذه السنة، بمعنى ان يرتفع سعر الليرة الى 2500 او اكثر في السوق الموازية. اما بالنسبة الى البيان الصادر عن البنك المركزي الذي حدد فيه سقفا يصل الى 1950 ليرة، فهو يهدف الى تنفيس الضغط في السوق، والحد من حرية الصرافين في رفع السعر الى اعلى من هذا المستوى. وهذا القرار الذي لم يرق الى قانون، يتوافق ذلك مع خطة لضبط الصرافين. لذا، نتوقع استمرار السوق الموازية حاليا، في ظل الطلب الكثيف على الدولار، وعدم قدرة المصارف على تلبية.

كيف تدرج الملفات في الخطة الاقتصادية التي تحتاج الى وقت طويل لبروز نتائجها واشعار المواطن والمجتمع الدولي بأن هناك عملا جديا يحصل؟

□ لكل ملف دور. نحن ندرس الامور التي يمكن التحرك فيها سريعا للوصول الى ظهور نتيجة ايجابية، بهدف استعادة ثقة المواطن مجددا وكذلك المستثمر الاجنبي كي يعود الى توظيف امواله في لبنان. منها مثلا، تطبيق رفع السرية المصرفية عن العاملين في الشأن العام، بصور القانون الخاص بذلك وتفعيل المجلس الاعلى للقضاء، وهما يشكلان اشارة ايجابية الى جدية عمل الحكومة بالمراقبة والملاحقة، وتعزيز الثقة بالنظام القضائي. اما في ما يخص قطاع الكهرباء الذي يشكل مصدر كلفة كبيرة

على الخزينة بسبب كلفة فاتورة المواد النفطية وتصل الى 1.7 مليار دولار. ففي هذا المجال اجرينا بحثا، ووجدنا امكان خفض الكلفة ما بين 350 مليون دولار و400 مليون، بتعديل عقود الاستيراد، خصوصا في ظل تراجع سعر برميل النفط الى 29 دولارا.

■ هل التوجه هو الابقاء على البواخر او انشاء معامل؟

□ يقوم التوجه العام على السير بالتوازي في الابقاء على البواخر وانشاء المعامل. للبواخر حسنة واحدة هي السرعة في زيادة الانتاج، وتكمن قوتها في استخدام الغاز الطبيعي، وتكون كلفتها اقل ومحافظة على البيئة.

■ موضوع استئجار البواخر كان محور جدل طويل، كيف يمكن تفادي ذلك؟

□ سيدرس الامر مجددا باجراء مناقصة جديدة، لتقليص المزيد من الكلفة، وستناقش قضية المعامل التي تحتاج الى استثمارات ووقت اطول لبدء الانتاج.

■ هل سيتجرّد قرار الحكومة من التدخلات السياسية؟

□ هناك دائما تدخلات. لكنني اشعر ان التدخلات ستكون اقل هذه المرة لأن الجميع يدركون ان الوضع لم يعد يحتمل التأخير. فالخزينة والبلد لم يعودا قادرين على التحمل. الحكومة ورئيسها حريصان ودقيقان في هذا الموضوع.

■ ماذا عن المعابر غير الشرعية؟
□ ادرجنا هذا البند في جدول الاعمال والنقاش قائم، لكن من المبكر الحديث عن تفاصيل



المستشار المالي لرئيس الحكومة جورج شلهوب.

الخطة. لكن اجراءاتها ستكون مختلفة ومنطقية عما نوقش في السابق، وهي ستشمل كل المرافق العامة ومناذرها وكل ما يتعلق بملكيات الدولة. سيكون وقعها على المواطن جيدا، وستحقق زيادة لافتة في الإيرادات، وستكون منظمة وشفافة وتمنع حصول اي فساد او تفلت.

■ هل يمكن تفادي برنامج صندوق النقد الدولي والتعاون معه في ضوء ما تضعونه من خطط؟
□ بنود الخطة مستقلة، ويجب تنفيذها في معزل عن الصندوق، سواء حصل اتفاق معه او لم يحصل. اذا نجحت الخطة سينظر المستثمرون والصندوق والبنك الدولي اليها بايجابية، بمعنى ان الدولة وضعت خطة جديّة لمكافحة الفساد والهدر وتقوية الوضع المالي، وخرجت بافكار جديدة ستطبقها. اود التأكيد على ان لا مانع من العمل مع الصندوق. اما بالنسبة الى التمويل، فهو امر مطروح لكنه دقيق جدا، فاذا وافقوا على الخطة وارادوا اعطاءنا الاموال التي تساعد يجب ان نضع شروطا، وهناك شروط ننتظرها تعتبر اساسية ويجب ان نقوم بها. لكن اذا رأينا ان الشروط ستشكل عبئا على المشروع من دون اي مردود من هذا العبء، يمكن ان نقول

ان ذلك لا يوافقنا، يعني هذه العملية تخضع للاخذ والرد، ويتوقف قرار التعاون التقني مع الصندوق على برنامج، حصيلة النقاش حول الخطة. لذا، لا اجد بابا مقفلا امام العمل مع الصندوق على اساس برنامج، لكننا سنصل الى مرحلة يكون لدينا دقة في الخطة الاقتصادية، لنرى رد فعل الصندوق عليها، وبناء على رد الفعل، نرى اذا كان هذا البرنامج لصالحنا. كما يعمل رئيس الوزراء والحكومة على خيارات اخرى للحصول على مساعدات من دول عدة.

■ اليس من شأن وجود الخطة والتعاون مع الصندوق ان تترجم وعود المانحين في مؤتمر باريس؟

□ الصندوق ومؤتمر سيدر واران، والهدف من تحسين الخطة الاقتصادية يكون بالصدقية تجاه المجتمع الدولي. يجب ان تكون الخطة متماسكة، بمعنى ان لا تكون مجرد وعود من دون تطبيق. ينبغي ان تكون الارقام الواردة فيها منطقية وواقعية وتكتسب صدقية وثقة.

■ هل تشمل الاستحقاقات سندات اليوروبوند؟
□ نعم كل استحقاقات سندات اليوروبوند،

اي مبلغ 30 مليار دولار. نحاول النقاش مع الدائنين لاجراء خفض في القيمة، اي 30 او 25 في المئة من السعر الاساسي. اذا افترضنا 30 في المئة من 30 مليارا اي 9 مليارات دولار. عندئذ يكون لبنان الغي 21 مليارا، تبقى 9 مليارات ستعاد برزمة جديدة بحيث توضع فائدة ادنى على مبلغ التسعة مليارات، وهي حاليا بين 6 و6.5 في المئة. في كل الاحوال يجب ان تخفض الى النصف. لنفترض انها 3 في المئة، نكون خفضنا الدين والفائدة وتعاد هيكلته بمعنى ان لا يدفع قبل خمس اوعشر سنوات من نهاية النقاش. هذا يعني ان خدمة الدين تصبح متدنية عما كانت عليه، كما يستفيد لبنان من الوقت الطويل لتسديدها وليس توزيعها على كل سنة وتسديد مليارات الدولارات. لو لم نعلن التخلف عن الدفع هذه السنة، لكننا اجرنا على دفع 2.1 مليار دولار فائدة و2.5 مليار استحقاق، بمعنى 4.6 مليارات. فمن اين سنأتي بهذه المبالغ، والجميع يعلم ان الاحتياط في المركزي يصل الى 22 مليار دولار؟ كما هو معلوم، علينا انفاق مبلغ 7 مليارات دولار سنويا لاستيراد المواد الاستهلاكية، لذا اجرنا على هذا القرار فوفرنا كل هذه الدفعات.

■ ما هي رؤية الحكومة لحماية الودائع؟
□ اؤكد حرص دولة الرئيس الشديد على هذه الودائع، والحديث لا يتوقف عن ذلك مع جميع المعنيين. الامر الوحيد الذي يمكن ان اجزم به، هو وجود 2.750 مليون حساب في لبنان، وما لا يقل عن 90 في المئة من هذه الحسابات لن تمس ابدا. ما يحكى عن كيفية حصول Hair cut، وما يحدد من قيم للحسابات التي ستطاؤها، هو مجرد تنظير وغير صحيح، لأن هناك عوامل كثيرة تحكم هذا الموضوع وهي غير واضحة وثابتة بعد، منها مثلا عدم معرفة نسبة الخفض التي ستحصل على سندات اليوروبوند، وايضا ما هي قيمة المساعدات التي سيتلقاها لبنان او لن يتلقاها، وفي الامور التي يمكن ان نحققها في الخطة الاقتصادية اي مدى نسبة ائماء البلد، حتى نخفف الوطأة، وما قيمة المساعدات الاضافية التي يمكن ان نحصل عليها، عما نتوقعه.